

المفصل الثاني

مشكلة الأمية في البلاد العربية *

تعتبر مشكلة الأمية مشكلة ضخمة على الصعيد العالمي والقومي على السواء . فنصف سكان العالم الكبار أميون والعالم العربي يمثل في هذه الصورة الكلية منطقة من أعلى مناطق العالم تركزا بالأمية ومعااناة من مشاكلها . وتشير البيانات الإحصائية العربية ان مشكلة الأمية ذات حجم كبير وأبعاد متعددة . فهي تشمل الغالبية العظمى من السكان الكبار والصغار على السواء ومع أن نسبة الأمية تتفاوت من بلد عربي الى آخر الا أنها تمثل درجة عالية من الخطورة وتحديا عنيذا للعالم العربي . وتنتشر الأمية في العالم العربي بين النساء أكثر منها بين الرجال لأسباب تاريخية واجتماعية معروفة أدت الى تأخر تعليم المرأة وعدم الاهتمام به . كما انها أيضا تنتشر بين سكان الريف أكثر من انتشارها بين سكان الحضر لأسباب معروفة أيضا في مقدمتها قلة حظ أهل الريف من الخدمات الثقافية والتعليمية فضلا عن طبيعة مجتمعهم البسيط الذي لا يعول أهمية كبرى على تعلم مهارات الاتصال الأساسية وهي القراءة والكتابة والحساب والثقافة العامة .

دواعي الاهتمام بمحو الأمية :

هناك أسباب متعددة تدعو الدول العربية الى الاهتمام بمشكلة الأمية وتحلها على التخلص منها .

فقد أصبح التعليم ضرورة من ضرورات الحياة ، كما اشرنا وأساسا هلمنا من الأسس الثقافية والحضارية في المجتمعات الحديثة . وأصبح العصر الذي نعيش فيه لا مكان لأمي فيه .

ونظرا لأن الأمية تتركز في فئات العمر المنتجة ونظرا لان الاميين يشاركون في كثير من مواقع العمل في كل الميادين الاقتصادية والاجتماعية والدرامية وغيرها فقد أصبحت عملية محو الأمية مهمة لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية الشاملة . فمن أهم مستلزمات التنمية الاقتصادية توفر القوى البشرية اللازمة لها بما تستلزمه من مهارات عقلية وعملية . وهي تنمية تقل فيها فرصة العامل غير الماهر الى حد كبير . ثم ان الاتجاهات الحديثة في التنمية الاقتصادية تعتمد على السيطرة على وسائل الاتصال

✽ للدكتور محمد منير مرسى .

من ناحية وقدرة الفرد على التعامل مع الآلة من ناحية أخرى . يضاف الى ذلك أن الاتجاهات الصحيحة نحو العمل وتقدير المسؤولية والاحساس بالواجب والقواعد الصحيحة للتعامل مع رؤساء العمل وزملاء المهنة كلها أمور يتعلمها الانسان ويكتسبها نتيجة مروره بخبرات يتعلمها ويستفيد منها . والمتعلم افضل من الأمي في اكتساب هذه الاتجاهات والخبرات . ومن ناحية أخرى نجد أن زيادة الانتاج تتوقف بالدرجات الأولى على مهارة العامل ومدى ما يجيده من مهارات الاتصال التي يستطيع عن طريقها أن يترقى في سلم المهارة في المهنة وقد كشفت خبرات وتجارب الدول الأخرى عن أهمية الفرد المتعلم في زيادة الانتاج .

والتنمية الاقتصادية السليمة تقتضي توافر الاتجاهات الصحيحة نحو الاستثمار والادخار والتوفير وتنظيم الاستهلاك وتحديد النسل والعناية بالصحة الشخصية وارتباطها بشروط الغذاء الجيد وغيرها من الأمور التي تعتبر نتيجة طبيعية لعملية التعلم ، وفي كل هذه الأمور نجد أن المتعلم اقدر من الأمي على تعلمها واكتسابها .

اما فيما يتعلق بالتنمية الاجتماعية فمن أهم مظاهرها ممارسة الديمقراطية الصحيحة . وهذا لا يتسنى الا بمعرفة كل فرد لحقوقه وواجباته ودوره كمواطن في التنظيمات السياسية والاجتماعية المختلفة . والمتعلم اقدر من الأمي في ممارسة دوره كمواطن صالح مدرك لأبعاده ودوره في التغيير الاجتماعي .

والى جانب ذلك نجد أن المتعلم اقدر من الأمي في الاستفادة من الخدمات الصحية والثقافية والاجتماعية التي تقدمها الدولة وهو أيضا اقدر على تقبل التغيير وتقبل الاتجاهات السليمة التي تقتضيها ظروف وطنه ومجتمعه في الحرب والسلام على السواء . فالأمي أسهل في وقوعه فريسة للدعاية المفروضة والاشاعات الكاذبة والمتعلم اقدر منه في التمييز بين الفث والسمين من الأفكار . والامية أيضا عائق كبير في تنمية النمط الخلقى القومى واحداث التماسك الاجتماعى بين الافراد وهى عائق فى سبيل اكتساب الاتجاهات المرفوعة على المستوى الفردى والاجتماعى على السواء . ولكل هذه الاسباب والدواعى تهتم البلاد العربية بمكافحة الامية والقضاء عليها .

تقويم الجهود المبذولة :

يتضح من تتبع جهود الدول العربية المبذولة في محو الامية أن هذه الجهود متواضعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وأن الدول العربية له

تضع محو الأمية من حيث الأهمية في المكان الذي تستحقه . فقد اشار تقرير المؤتمر الإقليمي الثاني لتقويم نشاط محو الأمية في الدول العربية في الفترة من ١٩٦٦ الى ١٩٧١ (الذي عقد بالاسكندرية في ديسمبر ١٩٧١) الى أن معدل الانخفاض السنوي في نسبة محو الأمية بالبلاد العربية بتعليم ثمانية من ٥٠ ٪ الى ٧ ٪ وأن من بين كل ألف أمي تقوم البلاد العربية بتعليم ثمانية اميين وأن الذين يستفيدون فعلا من التعليم يبلغ خمسة افراد فقط . ومعنى هذا أن البلاد العربية لو سارت بهذا المعدل فانها لا تنتظر أن تمحو الأمية قبل ٤٢ سنة اذا افترضنا أن عدد الأميين ثابت وهذا افتراض غير سليم لاننا نعلم أن هناك زيادة مستمرة في عدد السكان يصل معدلها السنوي في البلاد العربية الى ٢٫٨ ٪ وأن نسبة الاستيعاب في التعليم الابتدائي ما زالت قاصرة عن استيعاب كل الأطفال المزمين وأن عددا غير قليل ممن يتخرجون في المدرسة الابتدائية او فصول محو الأمية يرتدون ثانية الى الأمية كما أن هناك العديد من التلاميذ لا يكملون المرحلة الابتدائية .

ومن المعروف أن البلاد العربية كانت قد حددت لنفسها في مؤتمر الاسكندرية عام ١٩٦٤ - ١٩٦٥ مدة خمسة عشر عاما للقضاء على الأمية . ومعنى هذا أن البلاد العربية خلال السنوات الخمس الماضية لم تحقق من التقدم في محو الأمية الا ١٢ ٪ من الجهد اللازم للقضاء على المشكلة في حين أنه كان ينبغي أن تقطع حوالي ٣٣ ٪ على أقل تقدير اذا ارادت حقا أن تمحو الأمية في المدة المقررة . أي أن الدول العربية تسير بثلاث السرعة والطاقة المطلوبتين للقضاء على المشكلة قضاء تاما في العشر سنوات القادمة . ونيسن الصورة الآن باحسن منها من قبل .

وهنا نجد انفسنا امام سؤال هام يفرض نفسه بصورة طبيعية هو : لماذا لم تحقق الدول العربية التقدم المنشود في محو الأمية ؟ وما هي الأسباب المسؤولة عن ذلك ؟ هذا ما سنعالجه في السطور التالية .

هناك عدة أسباب أدت الى فشل جهود محو الأمية في البلاد العربية من أبرزها :

١ - عدم الوعي بخطورة المشكلة :

غالبالاد العربية تفتقر الى الإحساس الحقيقي بخطورة مشكلة الأمية وآثارها السلبية على التقدم الاقتصادي والاجتماعي لهذه البلاد في مرحلة تطورها الراهنة . وترتب على هذا بالطبع عدم اعطاء محو الأمية الاهتمام الذي تستحقه من جانب رجال السياسة والمال معا وانعكس هذا على القائمين بالعمل في محو الأمية ففقدوا حماسهم وایمانهم بأهمية العمل الذي يقومون به . يضاف الى ذلك ما يلاحظ عادة لدى الأميين من قلة احساسهم بخطورة الأمية بالنسبة لهم وحاجتهم للتخلص منها مما يحلهم على عدم الإقبال

على الدراسة أو الانتظام بها . ومن هنا كان من الضروري الاهتمام بالدعوة والإعلام لمحو الأمية من خلال خطة اعلامية محكمة تستهدف تكوين رأى عام مستنير بخطورة مشكلة الأمية وضرورة القضاء عليها كما تعمل هذه الخطة ايضا على تشجيع الاميين على الاقبال على الدراسة والانتظام فيها .

٢ - قلة الميزانية

فما زالت الميزانيات التى تخصصها الدول العربية لمحو الأمية منواعة جدا اذا ما قورنت بحجم المشكلة وضخامة العمل المنتظر وبالطبع فان المال هو عصب كل مشروع وبدونه لا يمكن ان نتصور احراز تقدم حقيقى . ومن هنا كان من الضروري على الدول العربية ان تزيد مخصصاتها التى ترصدها لمحو الأمية وهو ما حرصت المؤتمرات المتتالية على تكرار تأكيدة كتوصية تعمل بها الدول العربية . ومن المعروف ان الدول العربية ينغى عليها أن تزيد ميزانياتها لمحو الأمية الى ثلاثة أمثال اذا كانت جادة. حقيقة فى القضاء على الأمية بها فى العشر سنوات القادمة .

٣ - عدم الربط بين مشروعات محو الأمية وخطط التنمية :

من المعروف ان هناك عدة اساليب مستخدمة فى محو الأمية من اهمها اسلوب الجهود المبثرة واسلوب الحملات الشاملة واسلوب الجهود الانتقائية . وقد درجت خطة محو الأمية فى البلاد العربية على اتباع الاسلوب الاول الذى يقوم اساسا على جهود الافراد والهيئات والجمعيات الخيرية والتطوعية وشبه الحكومة ثم بدأت الحكومات العربية فى تحمل مسؤولياتها فى محو الأمية واعتبارها جزءا من المسؤوليات التى تقع على عاتق الدولة . ولكن مثل هذه الجهود كانت وما زالت الى حد كبير عشوائية لا تقوم على تخطيط سليم . ومن هنا برزت عملية الأخذ بتخطيط مشروعات الامية تحظى باهتمام الدول العربية وضرورة ربط هذه المشروعات بخطط التنمية الاقتصادية . وترتب على هذا تأكيد الأخذ بالاسلوب الانتقائى لمحو الأمية حتى تكون للجهود التى تبذل فى محو الأمية قيمة وفاعلية على أن يكون ذلك فى اطار خطة شاملة لمحو الأمية ونظرا لان كثيرا من الدول العربية لم تظم هذا الاسلوب موضع التطبيق فان كثيرا من جهودها فى محو الأمية على توضعها تذهب هباء وسدى .

ومن هنا حرصت المؤتمرات المتتالية على التوصية بضرورة الربط بين خطط محو الأمية وخطط التنمية الاقتصادية واعطاء المشروعات الاقتصادية الصناعية منها والزراعية أولوية فى محو أمية العاملين بها .

٤ - قلة كفاءة تنظييمات وأجهزة محو الأمية :

تتمركز مسئولية محو الأمية فى الدول العربية فى يد وزارة واحدة

هي غالباً الوزارة المسؤولة عن التعليم باستثناء ثلاث دول هي سوريا حيث تشرف وزارة الثقافة والسياحة والإرشاد القومي على محو الأمية ولبنان حيث تكون الوزارة المسؤولة هي وزارة العمل والشؤون الاجتماعية وتونس حيث تكون الوزارة المسؤولة هي كتابة الدولة للشؤون الاجتماعية مما يعكس تباين النظرة إلى محو الأمية باعتبارها مشكلة تربوية أو ثقافية أو عمالية أو اجتماعية . ولا شك أن العمل القومي لمحو الأمية أكبر من أن يكون مسؤولية وزارة معينة ومن هنا كان من الضروري اعتبار محو الأمية مسؤولية قومية تشترك فيها كل الهيئات والقطاعات الحكومية وغير الحكومية بحيث تتولى كل منها نفقات وجهود تعليم الأميين بها . ويتقضى ذلك وجود هيئات عليا لتنسيق العمل في محو الأمية على المستوى القومي وهو ما تفتقر إليه تنظيمات الدول العربية لمحو الأمية . يضاف إلى ذلك أن أجهزة محو الأمية في البلاد هي أجهزة حديثة النشأة نسبياً وتتفاوت في درجة نموها وهذه الأجهزة هي عادة جزء من الوزارة التي تدخل محو الأمية ضمن مسؤوليتها . وهذه الأجهزة تواجه مشكلات متماثلة بصفة عامة من أهمها عدم وجود اتفاق بين الدول العربية بشأن تسميتها وتقسيماتها ووجود نقص شديد في القوى العاملة كما وكيفاً على اختلاف المستويات والتخصصات وعدم استقرار هؤلاء العاملين في أماكن عملهم وعدم وجود حوافز . ومنها انفتاح فرص الترقى أمامهم كزملائهم في الميادين الأخرى مما يدفعهم إلى ترك العمل في محو الأمية إلى مجال آخر .

هـ - نقص وضعف تشريعات محو الأمية :

فبعض البلاد العربية يوجد بها تشريعات لمحو الأمية وبعضها لا يوجد به مثل هذه التشريعات . ولا شك أن التشريعات من شأنها أن تنظم وتحدد مسؤولياتها وجهات تنفيذها وتضع الضمانات التي تكفل حسن سير العمل وإدائه لأن الله يزرع بالسلطان ما لا يزرع بالقرآن . ومن هنا كان من الضروري وجود تشريعات لمحو الأمية تتضمن كل هذه الضمانات ومن بينها النحر على التزام الدولة ببيئاتها وأجهزتها المختلفة على تهيئة فرص التعليم للأميين والالتزام هؤلاء بالحضور والانظام في الدراسة .

كما أن هناك نقط ضعف في التشريعات القائمة في محو الأمية في الدول العربية التي بها تشريعات ومن أهمها أنه لا توجد ضمانات العمل وحوافزه السلبية والإيجابية وتحديد مستوى زمني معين يتعرض بعده الأميون للمقوبات والعزائم ما لم تمنح أميتهم .

٦ - تزايد رصيد الأمية لعدم استيعاب المزمين :

من المعروف أن لمحو الأمية شقين : شق وقائي وآخر علاجي والشق الوقائي يتمثل في استيعاب كل طفل في سن الإلزام . أما الشق العلاجي فهو محو أمية من فاتهم فرص التعليم في المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال المزمين مما يترتب عليه عدم دخول أعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية . يضاف رصيدهم إلى رصيد الأميين كل عام . وتشير أحدث البيانات الإحصائية أن الغالبية العظمى من البلاد العربية لا تستوعب جميع الأطفال في سن التعليم الابتدائي وأنه من بين كل مائة طفل وطفلة في سن التعليم يضاف منهم إلى جيش الأميين كل عام ما يقرب من ٢٨ طفلاً وطفلة .

٧ - عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كانت محو الأمية تعتمد في بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة في التعليم الابتدائي المؤلفة خصيصاً للأطفال ثم أُلّف فيما بعد كتب خاصة لمحو الأمية ومازالت كثير من الدول العربية تستخدم كتب الصغار ولا شك أن الكتاب المناسب ضروري لنجاح العمل في محو الأمية وعلى كل حال فهناك نقص واضح في المواد التعليمية المناسبة للكبار في القراءة والكتابة والرياضيات والثقافة العامة . وينبغي على الدول العربية أن تولي عنايتها واهتمامها لتوفير المواد التعليمية المناسبة للكبار .

٨ - نقص الحوافز وعدم فاعليتها :

ونقصد بالحوافز السلبية والإيجابية منها التي تضع ضمانات العمل والاستمرار فيه ومن هذه الحوافز ما يخص العاملين من معلمين ومشرّفين ومديرين وتشمل الحوافز المادية والمعنوية بما فيها فتح فرص الترقى أمامهم على قدم المساواة مع زملائهم في الميادين الأخرى . ومن الحوافز ما يخص الدارسين من الأميين وهذه تشمل حوافز مادية وغير مادية مثل حسن اختيار الوقت المناسب لدراساتهم وجعل ساعات الدراسة جزءاً من وقت العمل بأجر وحسن اختيار محتوى المواد التعليمية مما يثير اهتمامهم ويتمشى مع ميولهم ويشبع حاجاتهم ويساعدهم على حل مشكلاتهم .

٩ - انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم في الدراسة :

فالدارسون غير مقتنعين بأهمية التعليم وليس هناك ما يحملهم على الحضور أو يدفعهم إلى الانتظام في الدراسة . وليست الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة المواعيد أو جدية الدراسة واستفادتهم منها . ولذا يحجمون عن الدراسة لا سيما بعد

شعورهم بتعب عملية التعلم ومن هنا كان من الضروري العمل على جذب الدارسين وتشجيعهم على الدراسة باستمرار ويتبغى أن يتضمن برنامج الدراسة في محو الأمية الأنشطة الترفيهية والترويحية وذلك تشويقا للدارسين وتشجيعا لهم على مواصلة الدراسة .

١. - عدم الاهتمام بمرحلة المتابعة :

الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية في معظم البلاد العربية هي تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والإجازات الدراسية والموسمية وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك يتردد كثير من الدارسين الى الأمية مرة أخرى . ومن هنا كان من الضروري متابعة هؤلاء الدارسين بالكتب المعدة خصيصا لهذا الغرض حتى لا يتردوا الى الأمية مرة أخرى . ومع أن الجهود التأليفية في ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة إلا أن هناك جهودا طيبة تقوم بها الدول العربية لكن هذه الجهود ما زالت متواضعة ويلزم الأمر ضرورة الاهتمام بمرحلة المتابعة وتنظيمها على أسس سليمة يتحقق معها مواصلة الدارسين للتعليم والاستفادة من المواد التعليمية التي تقدم لهم لمتابعة تعليمهم .

١.١ - ضعف أعداد وتدريب المعلمين :

لا يوجه في جميع البلاد العربية معلمون متفرغون لتعليم الكبار ومحو الأمية باستثناء المغرب وتستعين البلاد العربية عادة بالمعلمين النظاميين للعمل في محو الأمية بعد أوقات عملهم الرسمي . ومعظم هؤلاء المعلمين من العاملين في التعليم الابتدائي وكثير منهم غير مؤهلين ونظرا لانصراف العناصر الصالحة من المعلمين عن التدريس في فصول محو الأمية فإن الحاجة الى المعلمين تدفع البلاد العربية الى التجاوز عن مدى كفاءة المعلمين العاملين في محو الأمية بالبلاد العربية أن الاهتمام باختيارهم غير كاف وأنه لم توجه عناية كافية لتدريبهم وتأهيلهم لممارسة عملهم في تعليم الكبار على الوجه المطلوب وتبرز هذه المشكلة بالنسبة للمعلمين إذ ينقص عددهم بصورة خطيرة في الوقت الذي تشتد فيه وتركز الأمية بين الإناث وربات البيوت وربما كان في استخدام التليفزيون في محو الأمية ما يساعد الدول العربية على التغلب على هذه المشكلة الى جانب المشكلات الجانبية الأخرى.

تطور مشكلة الأمية في مصر

بدأت مكافحة الأمية في مصر في أعقاب الثورة المصرية ١٩١٩ . وكانت هذه البداية منطقية مع روح الثورة التي كانت تهدف الى احياء الأمة وبعث كيائها وحيويتها وكرامتها . فكان من الطبيعي أن تتجه العناية الى

نشر التعليم تمشياً مع روح الثورة بين الصفار والكبار على حد سواء - وعلى هذا فتحت لأول مرة أقسام ليلية في ١٩٢٢ وكانت هذه الأقسام محدودة العدد لا تتجاوز ٤٦ قسماً منها ثلاثة أقسام كانت تشرف عليها وزارة المعارف كما كانت تسمى في ذلك الوقت وقسمان كانت تشرف عليهما الهيئات الشعبية و ٥٩ قسماً كانت تديرها مجالس المديرية .

ثم حدث أن زاد الاهتمام بهذه الأقسام بعد ١٩٢٢ بصدر دستور ١٩٢٣ الذي نص على الزامية التعليم ومجانيته ثم صدر قانون الإلزامي عام ١٩٢٤ وكانت المدارس تفتح أبوابها للتعليم ثلاث فترات يومياً ، فترتين في الصباح وبعد الظهر للأطفال وفترة مسائية لتعليم الكبار .

وفي ١٩٢٩ حدث أن حلت بالبلاد أزمة طاحنة تمثلت في سوء جميع النواحي الاقتصادية فاقفلت معظم الأقسام الليلية أبوابها وبعد الحرب العالمية الثانية عم البلاد رخاء اقتصادي فبدأت تفكر في مشكلاتها الاجتماعية فظهرت عندئذ وزارة الشؤون الاجتماعية التي أنشئت لتعالج هذه المشكلات الاجتماعية ومن بينها مكافحة الأمية ، وبدأت مكافحة الأمية تصبح إحدى مسؤوليات الحكومة وهي نقطة تحول كبير في تاريخ مكافحة الأمية بعد أن كانت في يد الهيئات الشعبية ونصف الحكومية كمجالس المديرية .

وفي عام ١٩٤٤ صدر أول قانون لمحو الأمية في مصر وهو القانون رقم ١١. لمحو الأمية على أن يبدأ العمل به في عام ١٩٤٤ - ١٩٤٥ وتقوم به وزارة الشؤون الاجتماعية ولكن ميزانية الدولة صدرت دون حساب مكافحة الأمية فتأجل تنفيذه إلى العام التالي ١٩٤٦/٤٥ وفيه رصد مبلغ ٢٠٠ جنيه للبدء في المشروع . وبدأت وزارة الشؤون الاجتماعية المشروع على صورة تجربة في القاهرة والجيزة على أن تعمم التجربة فيما بعد في باقي البلاد . والذي حدث أن وزارة الشؤون الاجتماعية كانت تعتمد في تنفيذ المشروع على وزارة المعارف من ناحية المدرسين والمفتشين والمدارس والتجهيزات حتى الكتب الفائضة من حاجة التعليم الأولى كانت تستغل في مكافحة الأمية . وكانت وزارة المعارف تقدم كل ذلك بالمجان . وفي نهاية السنة رأى أن تقوم وزارة المعارف بالمشروع فقبل إليها عام ١٩٤٦ ، وتولت منذئذ مهمة تنفيذه . وانشئ لهذا الغرض إدارة خاصة في وزارة المعارف عرفت باسم إدارة مكافحة الأمية ثم تغير اسمها إلى إدارة التربية الأساسية ومحو الأمية ، وأخيراً إلى إدارة تعليم الكبار ومحو الأمية . وتعتبر هذه الإدارة المسؤولة عن الإشراف على تنفيذ قانون محو الأمية الجديد (قانون ٦٧ لسنة ١٩٧٠) كما سنشرح بالتفصيل عند الكلام عن الأسس التشريعية لمحو الأمية .

الا ان مشروع عام ١٩٤٤ لم يحقق تقدما فى محو الأمية اذ كانت نسبة التقدم التى حققها لم تبلغ أكثر من حوالى ٤٪ كل عشر سنوات ومن المعروف من البيانات التى ذكرتها اليونسكو فى بحثها عن تقدم مكافحة الأمية فى العالم ان البلاد التى يقل فيها متوسط نسبة التقدم كل عشر سنوات عن ١٠٪ يتزايد فيها عدد الأميين وأن البلاد التى يبلغ فيها متوسط التقدم ٢٥٪ أو أكثر يتناقص فيها عدد الأميين تناقصا واضحا . ومعنى هذا أنه كان على مشروع عام ١٩٤٤ ان يزيد قدرته ستة اضعاف لتكون فعاليتها أكيدة فى محو الأمية .

اسباب ضعف مشروع ١٩٤٤ :

هناك عدة عوامل تضافرت وادت الى ضعف مشروع عام ١٩٤٤ ومن أبرز هذه العوامل :

١ - قلة الميزانية : فقد بدأ تنفيذ المشروع ١٩٤٥/١٩٤٤ بميزانية سنوية مقدارها ٢٠٠ الف جنيه زادت فى السنوات التالية حتى وصلت الى ما يزيد عن نصف مليون جنيه عام ١٩٥١/٥٠ ثم أخذت تتناقص بعد ذلك حتى وصلت الى أقل من ٥٠ الف جنيه فى نهاية الستينات . ومثل هذا المبلغ لا يسمح الا بتعلم عدد قليل من الأميين بالنسبة لحجم المشكلة الضخمة .

٢ - تزايد رصيد الأميين لعدم استيعاب الملزمين :

من المعروف أن لمحو الأمية شقين : شق وقائى وشق علاجى . والشق الوقائى يتمثل فى استيعاب كل طفل فى سن الإلزام . أما الشق العلاجى فهو محو أمية من فاتتهم فرص التعليم فى المدارس . ومدارس المرحلة الأولى حتى الآن لم تستوعب كل الأطفال الملزمين بما يترتب عليه عدم دخول أعداد كبيرة من الأطفال بالمدارس الابتدائية يضاف رصيدهم الى رصيد الأميين كل عام . وقد وصل عدد هؤلاء الأطفال فى بعض الأحيان الى ما يزيد عن ٤/ مليون طفل سنويا . ومن ثم فإن مكافحة الأمية ترتبط ارتباطا وثيقا باستيعاب الملزمين وهذا دعا القائمين على محو الأمية فى وزارة التربية والتعليم فى بداية الستينات الى وضع مشروع للتربية الأساسية ومحو الأمية يتمشى مع مشروع السنوات العشر لتعميم التعليم الابتدائى (١٩٦٠ - ١٩٧٠) وحددت فترة رمزية مقدارها عشر سنوات للتضاء على الأمية قضاء تاما الا أن هذا المشروع لم ير النور .

٣ - عدم صلاحية الكتب والمواد التعليمية :

فقد كان محو الأمية يعتمد فى بداية الأمر على بعض الكتب المستخدمة فى التعليم الابتدائى المؤلفة خصيصا للأطفال ثم ألفت فيما بعد كتب خاصة

لمحو الأمية كان من أولها كتاب المطالعة العربية لمكافحة الأمية بأجزائه الأربعة وكتاب الحساب لمكافحة الأمية وكتاب الثقافة الدينية لمحو الأمية وقد ظلت هذه الكتب مستعملة حتى عام ١٩٥١ عندما بدى في استخدام كتاب « تعلم » بدل الجزء الأول من المطالعة العربية ، ثم ألغى الكتاب بعد ذلك وقد أثبتت التجربة عدم صلاحية هذه الكتب لتعليم الكبار .

ثم عادت وزارة التربية والتعليم فأوصت باستخدام عدة كتب هي سلسلة « أنا اقرأ » و « أنا عربى » و « هيا نقرأ » كما شجعت الوزارة الجهود المحلية للمحافظات فى وضع الكتب المناسبة لها وقد قامت بعض المحافظات فعلا بوضع كتب خاصة لها منها محافظة القاهرة ومطروح وكفر الشيخ.

٤ - قلة المكافآت :

فقد كان يصرف لمعلم محو الأمية جنيهان ونصف كل شهر والمفتش أربعة جنيهاً . وهذه المكافآت قليلة مما أدى الى انصراف كثير من المعلمين عن العمل فى اقسام محو الأمية أو عدم تحمسهم للعمل بها .

٥ - انقطاع الدارسين وعدم انتظامهم فى الدراسة :

فالدارسون لم يكونوا مقتنعين بأهمية التعليم ولم يكن هناك ما يحمنهم على الحضور أو يدفعهم الى الانتظام فى الدراسة . ولم تكن الظروف مساعدة لهم على الاجتذاب نحو الدراسة سواء من حيث مناسبة الأوقات أو جدية الدراسة واستفادتهم منها .

٦ - عدم وجود مرحلة للمتابعة :

كانت الفترة المحددة للدراسة بفصول محو الأمية تسعة شهور تتخللها فترات العطلات والإجازات الدراسية والموسمية . وهذه الفترة غير كافية لتثبيت مهارات القدرة على القراءة والكتابة ولذلك كان كثير من الدارسين يرتدون الى الأمية مرة أخرى . ومعنى هذا أنه لم تكن هناك عملية لمتابعة الدارسين . ومع أن الجهود التأليفية فى ميدان كتب المتابعة للكبار قليلة إلا أن هناك جهوداً طيبة قام بها مركز سرس البيان وكانت هناك بداية طيبة لمحافظة القاهرة فى إنتاج كتب للمتابعة يستخدمها الدارسون فى مدارس الشعب بالمحافظة .

جهود أخرى لمكافحة الأمية فى مصر :

الى جانب مشروع عام ١٩٤٤ كانت هناك جهود أخرى لمنظمات فى مكافحة الأمية من أهمها :

١ - مركز سرسي اللبان :

وهو مركز دولى لكل العالم العربى انشائه منظمة اليونسكو عام ١٩٥٢، بالاتفاق مع حكومة مصر. ومنذ انشائه والمركز يقوم بمجهود فى مكافحة الامية سواء عن طريق تدريب المبعوثين من الدول العربية او الدراسات والبحوث التى يقوم بها او النماذج من الكتب والمواد التعليمية التى ينتجها . وكان المركز منذ انشائه يعرف بمركز التربية الاساسية (١٩٥٢ - ١٩٥٩) ثم مركز تنمية المجتمع (١٩٦٠ - ١٩٦٩) ثم التعليم الوظيفى (١٩٦٩) .

٢ - مراكز التربية الاساسية :

قامت وزارة التربية فى منتصف الخمسينات بانشاء عدة مراكز للتربية الاساسية ومحو الامية موزعة على القرى والريف فى مختلف انحاء البلاد .

وكان الهدف من انشاء هذه المراكز تدريب القاوة المحليين وتدريب المدرسين على تعليم الكبار لمحو الامية وتنظيم فصول نموذجية لمحو الامية والى جانب ذلك كانت هذه المراكز تقدم خدمات ثقافية اخرى عن طريق نشر الوعى القومى والصحى والاجتماعى .

٢ - مبدؤى انشئتها :

فى عام ١٩٦٠/١٩٦١ قامت محافظة القاهرة بمشروع انشاء مدارس الشعب للتقضاء على الامية فى المحافظات فى مدى عشر سنوات ، ورصدت المحافظة لهذا المشروع ميزانية بلغت مائة ألف جنيه سنويا . واعدت لذلك مناهج جديدة وكتبا تعليمية خاصة منها كتاب القراءة الشعبية بجزاياه .

وقامت محافظة الاسماعيلية بانشاء مدارس الشعب لمكافحة الامية على غرار مدارس الشعب بمحافظة القاهرة . ونشطت كثير من المحافظات فى القيام بمشروعات مماثلة لمكافحة الامية منها مدارس الحياة بأسوان .

تجربة مكافحة الامية بالتليفزيون :

مع التطور السريع للتليفزيون العربى فى سنواته الاولى كان من الطبيعى التفكير فى الاستمالة به فى محو الامية وتكون قيادات مدربة بين المستغلين فيها . هذا الى جانب أن التليفزيون داخل المنازل يقوم بدور كبير فى تعليم كثير من الاميين .

ثم ان استخدام التليفزيون فى محو الامية له مزايا فريدة من اهمها :

- ان التليفزيون يستخدم صفوة المعلمين المدربين .

— ان ما يبدل من عناية واهتمام فى تخطيط برامج التعليم التليفزيونى واخراجها يؤدى الى زيادة كفاءتها .

— ان ما تتركه العروض التليفزيونية من اثر تربوى يجعل التعلم ابقى اثره واكثر دواما .

يبد انه عندما اتجه التفكير الى استخدام التليفزيون فى مكافحة الامية رؤى ان يبدأ العمل كتجربة على نطاق ضيق يمكن على اساسه التوسع فيما بعد .

وقد بدأ اجراء هذه التجربة فى عام ١٩٦٤/٦٣ بمحافظتى القاهرة والجيزة فى ٢٨ فصلا تجريبيا منها ١٢ فصلا كبيرا و ٢٥ فصلا صغيرا كانت تضم جميعا ١٩٩١ دارسا ودارسة وكان يقابل هذه الفصول التجريبية ٣٧ فصلا ضابطا كانت تضم ١١٧٤ دارسا ودارسة .

وقد شارك كاتب هذه السطور فى تقديم الدروس التليفزيونية واعداد المواد التعليمية المتلفزة كما شارك فى اعمال اللجان الفنية للتجربة وما قامت به من دراسات وتقويم للتجربة .

وقد كشفت نتائج التجربة عن مشكلات كثيرة فى تنفيذ التجربة الا انها فى نفس الوقت اكدت امكانية استخدام التليفزيون بنجاح فى محو الامية . ولكن للأسف ان هذه التجربة رقدت بعد ذلك عدة سنوات حتى عام ١٩٦٩/٦٧ عندما اعيدت مرة اخرى ولكن ليس على اساس تجريبى . ثم توقفت تماما آخر رجعت بعدها فى عام ١٩٧٢/٧١ بالاشتراك مع مجلس الاعلام الريفى .

مشروع محو الامية عن طريق الراديو :

وهو مشروع بداته اذاعة الشعب فى اول فبراير ١٩٦٩ . وهو عبارة عن برنامج فى حلقات يومية مدتها ربع ساعة وقد استمر البرنامج حتى آخر ديسمبر من نفس العام .

الجهاز الاقليمى العربى لمحو الامية :

وقد انشئ عام ١٩٦٦ بناء على توصية مؤتمر الاسكندرية لتخطيط وتنظيم برامج محو الامية فى البلاد العربية (١٩٦٤) وللجهاز بحكم وظيفته جهود عظيمة فى محو الامية فى مصر والبلاد العربية على السواء . سواء عن طريق اعداد المواد التعليمية او الدورات والحلقات التدريبية والنشر والاعلام والبحوث او المشروعات او ايفاد الخبراء او المنح الدراسية او المعونات الفنية او المؤتمرات والحلقات الدراسية او الزيارات الاستطلاعية وغيرها .

معهد التربية العمالية وفروعه :

وقد بدأ تنفيذ تجربته لتخريج معلمين لمحو الأمية من العمال النقابيين ومن المتعاطفين مع العمال خاصة في قطاع الريف ليخدموا التشكيلات النقابية في نهوضها بمحو أمية العمال المنتمين إليها في إطار الخطة العامة لمحو الأمية وقد بدأت تجربته هذه بالدورة الأولى التي عقدت به من ١١/١٢/١٩٧١ الى ١/١/١٩٧٢ .

نظرة الى المستقبل :

من العرض السابق نجد أن هناك جهودا كثيرة متنوعة بذلت ومازالت تبذل في ميدان محو الأمية . ولكن على الرغم من ذلك فما زالت هذه الجهود دون المستوى الذي تتطلبه خطورة هذه المشكلة وما زالت لا تحظى بالاهتمام الذي تستحقه . وتشير البيانات الاحصائية حتى في السنوات الأخيرة الى أن معدل الانخفاض السنوي للأمية في الوقت الراهن لا يمكن أن يؤدي الى القضاء على المشكلة بأي حال من الأحوال . فاذا أضفنا الى ذلك تزايد النمو السكاني في البلاد العربية من ناحية وقصر التعليم الابتدائي عن استيعاب كل الأطفال الصغار من ناحية أخرى أمكننا أن ندرك خطورة الموقف الذي نواجهه بالنسبة لمشكلة الأمية وأنه قد آن الأوان لنعقد العزم بالاخلاص على القضاء عليها والتخلص من ربة عبوديتها .